١٠٩ ـ والأحداث الأخيرة التي وقعت في منطقة الخليج تنسحب بآثارها على التوقعات الاقتصادية المباشرة لكثير من البلدان ، لاسيما في مجالي الطاقة والموازين التجارية . ورغم أنه ليس بالإمكان أخذها في الاعتبار في الوقت الحاضر نظراً لما يحف بها من الشكوك ، فإن من الأهمية بمكان إبقاء الحالة قيد الاستعراض لتقرير ما إذا كان الأمر يقتضي اتخاذ تدابير إضافية في إطار الاستراتيجية .

١١٠ ـ وستلعب أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها دوراً حافزاً هاماً في تنفيذ غايات وأهداف الاستراتيجية الحالية كل في مجال اختصاصها .

١١١ ـ وجهاز الرصد المستمر موجود وهو يتمثل في التقارير السنوية التي تصدرها الوكالات المختلفة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة واللجان الإقليمية والتي ترصد ، في الواقع ، حالة التقدم في كل مجال من مجالات التنمية الدولية . والحكومات تشارك في المناقشات العديدة التي تجري في الوكالات المتخصصة وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ، حيث تشكل حالة التقدم في مجال التنمية الدولية موضوعاً أساسياً . وانطلاقاً من هذا المفهوم ، فإن عملية الاستعراض والتقييم هي بالفعل جزء من إجراءات الأمم المتحدة .

١١٢ ـ ومع هذا فإن هناك حاجة أيضاً إلى القيام باستعراض وتقييم متصلين اتصالاً مباشراً بالتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية ككل . وينبغي أن تقوم الجمعية العامة بذلك كل سنتين من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع إدراج بند في جدول أعمال كل منهما بشأن تنفيذ الاستراتيجية . وينبغي أن يقدم الأمين العام توصيات مناسبة من أجل المساعدة في القيام بعملية الاستعراض والتقييم .

٢٠٠/٤٥ ـ السلع الأساسية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٩٥ (د ـ ١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ ، بصيغته المعدلة[٤٧] ، بشأن إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وقرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٣ (د ـ ٤) المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٦ بشأن البرنامج المتكامل للسلع الأساسية[٤٨] و ١٢٤ (د ـ ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩[٤٩] و ١٥٥ (د ـ ٦) و ١٥٦ (د ـ ٦) و ١٥٧ (د ـ ٦) المؤرخة في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣[٥٠] ، والوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر في دورته السابعة ، المعقودة في جنيف في الفترة من ٩ تموز/يوليه إلى ٣ آب/أغسطس ١٩٨٧[٥١] ، والاتفاق المنشىء للصندوق المشترك للسلع الأساسية[٥٢] ، الذي بدأ نفاذه في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ١٦٨/٤١ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، و ٢٧/٤٣ المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، و ٢١٨/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ،

وإذ تدرك أن صادرات السلع الأساسية مازالت تؤدي دوراً رئيسياً في اقتصادات البلدان النامية ككل ، بوصفها مصدراً رئيسياً لحصائل الصادرات والاستثمار وأسباب العيش ،

وإذ تلاحظ أن التغيرات التي تشهدها أوروبا الوسطى والشرقية قد تخلّف آثاراً هامة على إنتاج وتجارة السلع الأساسية وأن هذه التطورات فضلاً عن إمكانات اتساع نطاق تجارة الجنوب مع الجنوب في السلع الأساسية ينبغي أن تستكشف بالكامل ،

وإذ يساورها القلق لأن المشاكل المرتبطة بعدم الاستقرار والنقص في حصائل الصادرات تتفاقم بسبب أسعار السلع الأساسية التي أصبحت مستوياتها ، حسب المعايير التاريخية ، منخفضة عموماً ،

وإذ تلاحظ مع القلق أن النقص الشديد في حصائل الصادرات من السلع الأساسية قد تسبب في صعوبات جسيمة عند تنفيذ الخطط والأهداف الإنمائية الطويلة الأجل ، وكذلك عند متابعة جهود التكيف ،

وإذ تقلقها الصعوبات التي تواجه البلدان النامية عند تمويل وتنفيذ برامج التنويع ،

وإذ تضع في اعتبارها أن الأمر يستلزم في كثير من البلدان النامية تعزيز الصلات ، ما قبل الإنتاج وما بعده ، بين قطاع السلع الأساسية والاقتصاد الوطني ،

وإذ ترى أن تصدير السلع الأساسية يضطلع بدور هام بصفة خاصة في اقتصادات أقل البلدان نمواً ،

١ ـ تحيط علماً بتقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن الاتجاهات والاحتمالات العالمية للسلع الأساسية ، مع التركيز بشكل خاص على حالة البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية[٥٣] ؛

---

(٤٧) انظر القرارات ٢٩٠٤ (د ـ ٢٧) و ٢/٣١ ألف وباء و ٣/٣٤ .

(٤٨) انظر : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.76.II.D.10) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٤٩) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.79.II.D.14) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٥٠) المرجع نفسه ، الدورة السادسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.83.II.D.6) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٥١) المرجع نفسه ، الدورة السابعة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.88.II.D.1) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٥٢) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.81.II.D.8 .

(٥٣) A/45/442 و Corr.1 .

٢ ـ تؤكد أهمية الزيادة إلى أقصى حد من المساهمة التي يقدمها قطاع السلع الأساسية في النمو الاقتصادي والتحول في البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية ، عن طريق ضمان أن تسهم التطورات الحاصلة في قطاع السلع الأساسية مساهمة فعَّالة في توليد النمو والتنمية في قطاعات الاقتصاد الأخرى فضلاً عن استئصال شأفة الفقر ، وتشدد ، في هذا السياق ، على أهمية الجهود التي تبذلها في سبيل التنويع البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية ؛

٣ ـ تحث على زيادة المشاركة النشطة في محافل المستهلكين والمنتجين وتحسين الإفادة منها ، كوسيلة لتبادل المعلومات عن جملة أمور منها الخطط الاستثمارية والاحتمالات والأسواق للسلع الأساسية كل على حدة وكوسيلة لتسهيل الاتصالات المباشرة بين الشركاء المعنيين ، وتحث متى كان ذلك مناسباً وعملياً ، على إنشاء تلك المحافل للسلع الأساسية التي لا توجد لها محافل حتى الآن ؛

٤ ـ تعرب عن اقتناعها بأن اتباع سياسات دولية داعمة لتحسين أداء أسواق السلع الأساسية عن طريق زيادة الوضوح ، ولتهيئة ظروف أكثر استقراراً وقابلية للتنبؤ في مجال تجارة السلع الأساسية ، يسهم إلى حد كبير في الجهود التي تبذلها البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية في سبيل تنشيط تنميتها ؛

٥ ـ تدرك أنه ، كوسيلة لتعزيز الاقتصادات الوطنية للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية ، ينبغي أن تستند الجهود الوطنية والدولية على جملة أمور منها ما يلي :

(أ) تقييم واضح للإمكانات الزراعية والمعدنية ، وإدماج قطاع السلع الأساسية في الاستراتيجية الإنمائية الشاملة ؛

(ب) فهم أفضل للهياكل الصناعية والسوقية ونظم التسويق وتعزيز تكاملها على الصعيدين الوطني والدولي على السواء مع إيلاء المراعاة لمزايا التجارة الإقليمية ؛

(ج) زيادة إمكانية الوصول إلى التمويل والتكنولوجيا والأسواق ؛

(د) إعداد وتنفيذ برامج للتنويع تشمل برامج تهدف إلى تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية ؛

٦ ـ تدرك أيضاً الحاجة الماسة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة المشكلة الخطيرة المتمثلة في نقص حصائل صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية ، وتلاحظ في هذا الصدد النتائج التي تمخضت عنها الدورة الاستثنائية السادسة عشرة لمجلس التجارة والتنمية ، المكرسة للتمويل التعويضي ، وتحيط علماً بقرار لجنة السلع الأساسية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأن تصبح مسألة نقص حصائل التصدير والتمويل التعويضي إحدى المسائل المحددة للمناقشة في دورتها المقبلة ؛

٧ ـ تؤكد أن مسؤولية اتخاذ القرارات بشأن التنويع تقع في المقام الأول على عاتق البلدان النامية ، وتشدد ، في هذا السياق ، على ضرورة مواصلة تنفيذ برامج التنويع التي تضطلع بها تلك البلدان واضعة في الاعتبار تطور الظروف في الأسواق على المدى الطويل والصلة بين جهود التنويع وإمكانية الوصول إلى الأسواق ، وتدعو البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات ذات الصلة إلى تقديم الدعم المالي إلى برامج التنويع هذه ؛

٨ ـ تكرر تأكيد اقتناعها بأن من شأن زيادة استقرار الظروف في الأسواق بالنسبة للسلع الأساسية أن تؤدي إلى تنمية البلدان النامية اجتماعياً واقتصادياً ، ويمكن أن تسهم ، في جملة أمور ، في الحملة الدولية لمكافحة الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها وإساءة استعمالها ، مما يدعم الجهود التي تضطلع بها البلدان لمكافحة تلك الأنشطة غير المشروعة ؛

٩ ـ تحث جميع الأطراف المعنية على الوفاء بالتزاماتها المتفق عليها والعمل على أن تخلص المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار جولة أوروغواي إلى نتيجة متوازنة لضمان أن يؤدي اختتامها بنجاح إلى زيادة توسيع وتحرير التجارة في السلع الأساسية ، مع مراعاة معاملة البلدان النامية معاملة خاصة وتفضيلية ، فضلاً عن مراعاة جميع المبادىء الأخرى الواردة في الإعلان الوزاري بشأن جولة أوروغواي[٤٣] ؛

١٠ ـ تلاحظ إنشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية والتبرعات التي أعلنتها البلدان الأعضاء في الصندوق المشترك والأمل الذي أعربت عنه البلدان الأعضاء في أن تقدِّم قريباً مساهمات أخرى ؛

١١ ـ تلاحظ أيضاً الرغبة التي أبداها أعضاء الصندوق المشترك في أن تصدق في أقرب وقت ممكن على الاتفاق المنشىء للصندوق المشترك للسلع الأساسية[٥٢] البلدان التي لم تفعل ذلك بعد ، ولاسيما البلدان الرئيسية المصدرة والمستهلكة للسلع الأساسية ؛

١٢ ـ تؤكد أن الاتفاقات والترتيبات السلعية الدولية يمكن أن يكون لها دور هام في حل مشاكل السلع الأساسية ، في الحالات التي تضم فيها مشاركة كل المنتجين والمستهلكين الرئيسيين ، وتستهدف تحسين الوضوح وتحسين أداء أسواق السلع الأساسية ، وتدعو ، في هذا السياق ، إلى تنفيذ الأحكام ذات الصلة من الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته السابعة[٥١] ؛

١٣ ـ تحث المؤتمر على أن يتناول بصورة شاملة ، في دورته الثامنة ، جميع جوانب مشكلة السلع الأساسية ، وتطلب إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين تقريراً عن الاتجاهات

والاحتمالات العالمية للسلع الأساسية ، مع التركيز بشكل خاص على حالة البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية ، وذلك في ضوء النتائج التي ستتمخض عنها الدورة الثامنة للمؤتمر ، واضعاً في الاعتبار الاستنتاجات ذات الصلة التي تخلص إليها لجنة السلع الأساسية في دورتها الرابعة عشرة ؛

١٤ ـ تقرر أن تدرج مسألة السلع الأساسية في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والأربعين .

الجلسة العامة ٧١
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

٤٥/٢٠١ ـ تعزيز المنظمات الدولية في مجال التجارة المتعددة الأطراف

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، الوارد في مرفق قرارها د إ ـ ٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ،

وإذ تلاحظ الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، وبروتوكول تطبيقه المؤقت المؤرخ في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧[٥٤] ، وقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د ـ ١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ بشأن إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،

وإذ تلاحظ أيضاً المقترحات المؤسسية المقدمة بصدد جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي بدأت في أثناء الدورة الاستثنائية لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، المعقودة في بونتا دل إستي ، أوروغواي ، في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، فيما يتصل بتعزيز المنظمات الدولية في مجال التجارة المتعددة الأطراف ،

وإذ تؤكد مبدأ حرية وعدالة التجارة العالمية ، مما ينبغي أن يؤدي إلى تحسُّن كبير في احتمالات التجارة والتنمية في جميع البلدان ، وبصفة خاصة في البلدان النامية ،

وإذ تؤكد أيضاً ضرورة تعزيز الترتيبات المؤسسية في مجال التجارة الدولية بغية زيادة دعم النظام التجاري المتعدد الأطراف ،

١ ـ تعيد تأكيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٠/٥٧ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين عن التطورات المؤسسية ، آخذاً في اعتباره جميع المقترحات المتصلة بتعزيز المنظمات الدولية في مجال التجارة المتعددة الأطراف ؛

٢ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يلتمس ، عند إعداد التقرير المطلوب ، آراء جميع الحكومات والرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة .

الجلسة العامة ٧١
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

٤٥/٢٠٢ ـ تدابير محددة لصالح البلدان الجزرية النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى طلب اتخاذ إجراء محدد لصالح البلدان الجزرية النامية ، الوارد في قراريها ٤١/١٦٣ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، و٤٣/١٨٩ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وكذلك في قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٨ (د ـ ٤) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٦[٤٨] ، و ١١١ (د ـ ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩[٤٩] ، و ١٣٨ (د ـ ٦) المؤرخ في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣[٥٠] ، وإذ تشير إلى مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٨٦/٣٣ المؤرخ في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن الاحتياجات الخاصة للبلدان الجزرية النامية[٥٥] ،

وإذ تسلِّم بأنه بالإضافة إلى المشاكل العامة المتصلة بالتنمية ، يعاني كثير من البلدان الجزرية النامية من مشاكل محددة ، ناجمة عن تفاعل عوامل مثل صغر حجمها ، ومواقعها النائية ، وتشتتها الجغرافي ، وسهولة تأثرها بالكوارث الطبيعية ، وهشاشة نظمها الإيكولوجية ، وما تواجهه من قيود في مجالي النقل والاتصالات ، وبُعدها الشديد عن مراكز الأسواق ، وصغر أسواقها الداخلية إلى حد كبير ، وافتقارها إلى الموارد الطبيعية ، وضعف قدرتها التكنولوجية المحلية ، وحدَّة مشكلة حصولها على إمدادات المياه العذبة ، واعتمادها الشديد على الواردات وعلى عدد قليل من السلع الأساسية ، ونضوب مواردها غير المتجددة ، والهجرة منها ، وخاصة هجرة العاملين ذوي المهارات الرفيعة المستوى ، ونقص الموظفين الإداريين لديها ، وفداحة أعبائها المالية ،

وإذ تسلِّم أيضاً بأن العديد من تلك العوامل تظهر معاً في كثير من البلدان الجزرية النامية ، مما يجعل هذه البلدان ضعيفة

(٥٤) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٥٥ ، العدد ٨١٤ ـ أولاً ـ (ج) .

(٥٥) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٦ ، الملحق رقم ٩ والتصويب (E/1986/29 و Corr.1) ، المرفق الأول .